تحقيق النمو المتوازن ، وقد انعكس ذلك على كل من السياسة المالية والنقدية والدخلية وسياسة التجارة الخارجية ، مع ملاحظة استحداث بعض الاجراءات خلال عام ١٩٧٠ ، وكانت هذه السياسات كما يلي :

السياسة المالية : — واجهت السياسة المالية متطلبات الانفاق الكبير الملتزم به على الشؤون العسكرية وتشجيع الصادرات والهجرة ، وتمت مواجهة ذلك عن طريقين : — أ) في جانب النفقات، عملت على الحد من جميع بنود الانفاق الاخرى ، فخفض الانفاق المخصص للميزانية الرأسمالية بنسبة ١٤٪ ، بينما شهدت البنود الاخرى زيادة بسيطة . ب) في جانب الايرادات ، عملت السلطات على زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والقروض الاجبارية ، كما خططت للاقتراض من بنك اسرائيل بما قيمته ٦٥٠ مليون ليرة مقابل اقتراضها لما قيمته ١٨٦٠ مليون ليرة اسرائيلية خلال عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠ .

هذا وقد لوحظ اثناء عام ١٩٧٠ ان الانفاق سيزيد كثيرا عن المقرر ، ويرجع ذلك بالدرجة الاولى للانفاق العسكري المتزايد، لذلك فقد قدمت الحكومة في آب (اغسطس) ١٩٧٠ ميزانية اضافية لتمويل النفقات الاضافية التي تبلغ ١،٢٤٠ مليون ليرة ، مولت عن طريق ضرائب اضافية تقدر بحوالي ٤٧٠ مليون ليرة ، وقروض جديدة من الخارج بما قيمته ٧٦٠ مليون ليرة. وشملت الضرائب الجديدة ضرائب مباشرة على الشركات وبعض الضرائب غير المباشرة ، بالاضافة لرفع نسبة الضريبة الاضافية على معظم المستوردات بنسبة ٢٠٪ . ونتيجة لذلك سيزداد انفاق ميزانية ١٩٧١/١٩٧٠ بما نسبته ٢٧٪ ليصل الى ما قيمته ١،٠٤٢ بليون ليرة ، وسيزداد الايراد بما نسبته ٣١٪ ليصل الى ما قيمته ٦،٤٣ بليون ليرة ، وعليه فسيزيد عجز الميزانية من ٣،٤١ بليون ليرة الى ٣،٥ بليون ليرة ، وسيجري تمويله بعدة طرق منها القروض الاجبارية والاقتراض من بنك اسرائيل (المركزي) بما قيمته ٦٥٠ مليون ليرة .

السياسة الائتمانية : — اتخذت منذ مطلع عام ١٩٦٨ سياسة ائتمانية تقييدية تهدف الى كبح جماح السيولة الزائدة في الاقتصاد ، خاصة مع تزايد العجز في ميزان المدفوعات ، وسجل عرض النقد بين كانون الثاني ١٩٦٧ وكانون الثاني ١٩٦٨ ارتفاعا بنسبة ١٤٪ . بينما ارتفع عرض النقد خلال عام ١٩٦٩ بما نسبته ٢،٥ ٪ فقط بسبب العجز الكبير الذي سجلته ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، مما ادى الى امتصاص جزء كبير من السيولة في الاقتصاد ، مما ادى الى قيام السلطات المالية والنقدية بالعمل على زيادة السيولة خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٩ . لكن تحسن وضع ميزان المدفوعات خلال عام ١٩٧٠ وزيادة الطلب على الائتمان ادى الى لجوء السلطات لتقييد عملية التزايد في عرض النقد .

سياسة الدخل : — وفقت سياسة الدخل التي لجأت اليها السلطات الاقتصادية الاسرائيلية خلال عام ١٩٧٠ بين اعتبارات ضرورة زيادة الاجور المجمدة وبين اعتبارات السياسة الانكماشية الرامية الى امتصاص جزء من القوة الشرائية الفعالة . فبينما بقيت الاجور مجمدة خلال عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ وذلك طبقا للاتفاقية التي وقعت في منتصف عام ١٩٦٧ بين كل من الحكومة والهستادروت واصحاب العمل ، فقد وقعت اتفاقية جديدة في مطلع عام ١٩٧٠ تغطي عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ سمحت بمنح العمال زيادة في الاجور بنسبة ٤٪ تسلم لهم نقدا ، بالاضافة لزيادةبنسبة ٤٪ تدفع على شكل سندات ادخار اجباري يشتريها اصحاب العمل ، كما اجبر اصحاب العمل على شراء سندات اجبارية بما نسبته ٤٪ من مدفوعاتهم للاجور مع التعهد بعدم رفع الاسعار ، واتفق كذلك على رفع ضريبة الدفاع من ١٠٪ الى ١٥ ٪ من ضريبة الدخل ، بالاضافة لفرض دفاع اجباري بما نسبته ٧٪ من الدخل الخاضع للضريبة . وتعهدت الحكومة بعدم زيادة الضرائب غير المباشرة وعدم تخفيض المساعدات على السلع الضرورية والخدمات . كما اتفق على ان ترتفع الاجور في ١٩٧١/١/١ بما نسبته ٢٪ تدفع نقدا او بشكل سندات حسبما يقرر في ذلك الوقت ، مع رفع نسبة تعويضات غلاء المعيشة بما نسبته ٣٪ ، وزيادة حجم المنافع الاضافية . ونتيجة للاتفاقية ولتحريك الاجور فقد ارتفعت تكاليف الاجور بما نسبته ١٦٪ ، ولا تتوقع السلطات ان تنجم مشكلة عن زيادتها وذلك لان هناك زيادات تحققت في الانتاجية خلال عام ١٩٦٨ و١٩٦٩ دون ارتفاع الاجور .

السياسات التجارية : — لا زالت نظريات تشجيع